جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة – الجزائر
ISSN: 1112-4377, EISSN: 2588-2384
المجلد: 30. العدد. 04. السنة. 2026.
مجلة المعيار
EL MIEYAR

من التعاون الحدودي إلى التمكين الاقتصادي: أثر المشاريع الحدودية على إدماج الشباب والمرأة اقتصاديا

From Border Cooperation to Economic Empowerment: The Impact of Cross-Border Projects on the Economic Inclusion of Youth and Women

حنيش فيروز[1]
f.haniche@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2026/03/27 تاريخ النشر: 2026/09/15
Received: 27/03/2026 published: 15/09/2026

ملخص المقال:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي تلعبه المشاريع التنموية الحدودية في تعزيز التمكين الاقتصادي للشباب والمرأة، باعتبارهما من أكثر الفئات تضررا في المناطق الحدودية. وينطلق البحث من دراسة الإطار المفاهيمي للتعاون الحدودي وعلاقته بالتنمية المحلية، ثم يتناول طبيعة المشاريع المشتركة في الفضاء الحدودي الجزائري–الأفريقي، مع التركيز على أهدافها، ومكوناتها، والتحديات التي تواجهها؛ وصولا إلى تحليل أثر هذه المشاريع على الإدماج الاقتصادي من خلال دراسة فرص العمل المتاحة، ودعم المقاولاتية الشبابية، وتشجيع المرأة على الانخراط في النشاط الاقتصادي. وبناء على ذلك، تتحدد إشكالية الدراسة في مدى فاعلية هذه المشاريع في تحقيق التنمية المستدامة، واقتراح مسارات لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب في المناطق الحدودية، كما توصلت الدراسة في الأخير، الى أن هذه المشاريع قد ساهمت رغم حداثتها في استقرار المنطقة وانتعاشها اقتصاديا ما ساهم في توفير فرص شغل واستثمار للشباب والمرأة على حد سواء.

كلمات مفتاحية: التعاون الحدودي، التمكين الاقتصادي، المشاريع الحدودية، ادماج الشباب والمرأة.

Abstract:

This study examines the role of cross-border development projects in enhancing the economic empowerment of youth and women, who are among the most economically vulnerable groups in border regions. It outlines the conceptual link between cross-border cooperation and local development, and analyzes joint projects in the Algerian-African border space in terms of their objectives, components, and challenges. The study also assesses their impact on economic inclusion through job creation, support for youth entrepreneurship, and the promotion of women's participation in economic activities, aiming to evaluate their effectiveness in achieving sustainable development.

Keywords: *Border cooperation; Economic empowerment; cross border projects; youth and women's economic inclusion.*

(1) جامعة لونيسي علي البليدة 2 (الجزائر).

مقدمة:

تعرف المناطق الحدودية بأنها فضاءات استراتيجية تحتضن فرصا تنموية واقتصادية مهمة، لما تمتلكه من موارد بشرية وطبيعية، فضلا عن موقعها الجغرافي الذي يربط بين الدول ويتيح إمكانات واسعة للتبادل التجاري والتكامل الإقليمي. وقد تحولت هذه المناطق من مجرد خطوط دفاعية وأمنية جامدة إلى فضاءات ومحاور حيوية للاندماج الاقتصادي. وفي السياق الإفريقي، برز التعاون الحدودي بوصفه خيارا أساسيا لتعزيز الاستقرار والتنمية، خاصة في ظل التحديات التي تواجه المجتمعات المحلية، وعلى رأسها فئتا الشباب والمرأة، اللتان تعدان من أكثر الفئات عرضة للهشاشة الاقتصادية وضعف فرص الإدماج في سوق العمل.

وتعد الجزائر، بحكم موقعها الجيوسياسي المتميز ومساحتها الشاسعة، من أبرز الدول الإفريقية الساعية إلى استثمار شريطها الحدودي الطويل بوصفه بوابة استراتيجية نحو العمق الإفريقي. غير أن إدارة هذه الفضاءات ظلت، لفترة طويلة، خاضعة للمقترب الأمني نتيجة التحديات الإقليمية المحيطة. إلا أن التحولات الاقتصادية الراهنة، إلى جانب التزامات الجزائر القارية، لا سيما بعد انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية African Continental Free Trade Area، فرضت ضرورة الانتقال نحو مقاربة تنموية أكثر شمولا.

وقد تجسد هذا التحول في تبني استراتيجية وطنية طموحة تقوم على إطلاق مشاريع اقتصادية حدودية وإنشاء مناطق للتبادل الحر. وقد بدأت ملامح هذه الاستراتيجية تشريعيا منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، قبل أن تعرف تطورا نوعيا وميدانيا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة من خلال إنجاز مشاريع هيكلية كبرى، مثل المناطق الحرة، والمعابر البرية، والممرات اللوجستية.

في هذا السياق، سعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلى إطلاق وتنفيذ مشاريع تنموية مشتركة مع دول الجوار الإفريقي، تستهدف تطوير البنى التحتية، وتسهيل الحركة التجارية، وتفعيل الأنشطة الاقتصادية المحلية. وتبرز أهمية هذه المشاريع في دعم التمكين الاقتصادي للشباب والمرأة من خلال توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتشجيع المقاولاتية، ودعم الأنشطة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في المناطق الحدودية.

وتكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة بالنظر إلى راهنية الموضوع الذي تتناوله، إذ تسعى إلى إثراء الدراسات الأكاديمية المرتبطة بتقاطع استراتيجيات التعاون الحدودي مع سياسات التمكين الاقتصادي في الفضاء الجزائري الإفريقي. كما تتجلى أهميتها التطبيقية في تقديم قراءة تحليلية لمدى قدرة المشاريع التنموية الكبرى على التحول من مجرد استثمارات هيكلية في البنية التحتية إلى أدوات فعالة للتمكين الاجتماعي والاقتصادي للفئات الأكثر عرضة للهشاشة، وعلى رأسها الشباب والمرأة، بما يوفر مادة علمية ومرجعية يمكن أن يستفيد منها صناع القرار في تفعيل هذه المشاريع وتحقيق إدماج اقتصادي واجتماعي أكثر فعالية.

كما تهدف الدراسة بشكل محوري إلى تفكيك الأطر المفاهيمية للتعاون الحدودي وعلاقتها بالتنمية المحلية المستدامة، مع رصد وتقييم واقع المشاريع المشتركة بين الجزائر ودول الجوار. كذا إلى استجلاء الفرص المقاولاتية والوظائفية التي تتيحها هذه الفضاءات الحيوية، وصولا إلى تشخيص دقيق للعقبات الأمنية والمؤسساتية التي قد تحد من فاعليتها، واقتراح مسارات عملية لتعزيز التمكين الاقتصادي وتفعيل الدور التنموي للمناطق الحدودية.

ومع ذلك، يبقى من الضروري تقييم أثر هذه المشاريع وقياس مدى فاعليتها في تحقيق إدماج اقتصادي حقيقي لهذه الفئات، بالنظر إلى التحديات المرتبطة بالتمويل، والحكامة، والأمن الحدودي، والبيئة الاجتماعية. وفي هذا الإطار، تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الآتي: إلى أي مدى تساهم المشاريع الحدودية المشتركة بين الجزائر والدول الأفريقية في تحقيق التمكين الاقتصادي للشباب والمرأة؟

وبناءً على الإشكالية المطروحة، يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما هو الإطار المفاهيمي للمشاريع الاقتصادية والمناطق الحرة الحدودية في الجزائر؟
- ما هي الآفاق المستقبلية المتوقعة لهذه المشاريع في تعزيز وتمكين الشباب والمرأة اقتصاديا؟

تنطلق الدراسة من الفرضيات الآتية:

1. تساهم المشاريع الحدودية في ايجاد فرص شغل للشباب والمرأة، مما يعزز مستوى التمكين الاقتصادي لديهما.
2. ترتبط فاعلية المشاريع الحدودية في الإدماج الاقتصادي بوجود حكامة رشيدة، ودعم اجتماعي مناسب للفئات الهشة.

ولتفادي التشعب والحفاظ على الدقة العلمية، تحدد الدراسة مجالها وفق الحدود الزمكانية التالية:

الحدود الزمنية: رغم أن أول إلتفاتة تشريعية للمناطق الحرة في قانون المالي الجزائري كان سنة 1993، إلا أننا ركزنا في هذه الدراسة على التجسيد الميداني الفعلي والافتتاح التدريجي لعدة مناطق تبادل حر حدودية بين سنة2022 الى غاية سنة 2025.

الحدود المكانية: تركز الدراسة جغرافيا على الأشرطة الحدودية للجزائر مع دول الجوار الإفريقي والعربي، مع التركيز بشكل خاص على الولايات الحدودية الجنوبية والغربية (مثل تندوف، برج باجي مختار، وعين قزام) التي احتضنت أولى مشاريع المعابر والمناطق الحرة، بالإضافة إلى الممرات اللوجستية الرابطة بين هذه الولايات والعمق الإفريقي.

اعتمدت الدراسة مزيجا من المناهج العلمية؛ كالمنهج الوصفي لوصف مفاهيم التعاون الحدودي والتمكين الاقتصادي، والمنهج التحليلي لتحليل أثر المشاريع على الفئات المستهدفة واستقراء الخلفيات النظرية ذات الصلة والمنهج الاحصائي لمتابعة تطور هذه المشاريع وتحليلها.

وللإحاطة بجوانب الموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين:

المحور الأول: الإطار النظري للتعاون الحدودي والتمكين الاقتصادي.

المحور الثاني: المشاريع الحدودية الجزائرية–الأفريقية وأثرها على التمكين الاقتصادي للشباب والمرأة.

المحور الأول: الإطار النظري للتعاون الحدودي والتمكين الاقتصادي

1.2 الإطار المفاهيمي للتعاون الحدودي:

يشكل التعاون الحدودي أحد أهم الآليات الحديثة لتحقيق التنمية المحلية والإقليمية، لما يوفره من فرص اقتصادية واجتماعية للدول والمجتمعات المتجاورة. ومع تزايد الاهتمام بالدور الاستراتيجي للمناطق الحدودية، أصبحت هذه الفضاءات تشهد انتشارا متزايدا للمشاريع التنموية المشتركة التي تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، يتقاطع مفهوم التعاون الحدودي مع مفهوم التمكين الاقتصادي بوصفه إحدى الغايات الأساسية للتنمية، لما يتيحه من إدماج للأفراد في النشاط الاقتصادي وتعزيز لقدرتهم على خلق القيمة وتحسين أوضاعهم المعيشية.

ويشير مفهوم الحدود (Boundary) إلى الخط الفاصل بين دولتين ذواتي سيادة، حيث يحمل مصطلح "الحد" دلالة النهاية والفصل السياسي والقانوني بين الأقاليم. أما مفهوم (Frontier) فيحمل معنى الامتداد والتجاوز، ويشير إلى مجال جغرافي أو شريط حدودي قد يمتد لعدة كيلومترات تبعا لطبيعة المنطقة وخصائصها الجغرافية والبشرية.

وعليه، تعرف الحدود الدولية بأنها الخط الفاصل بين إقليم دولة وأقاليم الدول المجاورة لها، حيث تمارس الدولة سلطتها وسيادتها الكاملة على إقليمها. وتتميز المناطق الحدودية بمجموعة من الخصائص، من أبرزها:

- ارتباطها بدولتين أو أكثر .
- تدني مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.
- انخفاض الكثافة السكانية مقارنة باتساع الرقعة الجغرافية .
- هشاشتها من الناحية الأمنية. (جصاص، 2022)

وتكمن أهمية التعاون الحدودي في كونه مدخلا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية بالمناطق الحدودية، من خلال ما يتيحه من فرص للتكامل والتنسيق بين الدول المتجاورة، بما يسهم في تحقيق نتائج إيجابية وإنجازات ملموسة لفائدة المناطق النائية والمهمشة. فالمناطق الحدودية لم تعد تنظر إليها باعتبارها فضاءات عازلة أو مناطق توتر، بل أصبحت مجالات للتعاون والسلام والتبادل الاقتصادي والاجتماعي على مستويات متعددة سياسية واقتصادية وإنسانية.

كما يعد التعاون الحدودي شكلا من أشكال التضامن بين الدول والمجتمعات المحلية، خاصة تجاه السكان الذين يعيشون ظروفا اقتصادية واجتماعية صعبة، عبر البحث عن حلول مشتركة تحقق المنفعة المتبادلة لجميع الأطراف.

وانطلاقا من ذلك، يشير التعاون الحدودي إلى مجموعة السياسات والأنشطة والآليات التي تعتمدها الدول المتجاورة بهدف تعزيز التفاعل الاقتصادي والاجتماعي عبر الحدود. ويشمل ذلك التعاون المؤسساتي، وتطوير البنية التحتية، وتنشيط المبادلات التجارية، والتنسيق الأمني، وتنفيذ البرامج الاجتماعية والتنموية. وفي هذا الإطار، لم تعد الحدود الحديثة تنظر إليها كحواجز فاصلة، بل كفضاءات للتواصل والتكامل تتيح فرصا واعدة للتنمية والتبادل الاقتصادي والثقافي. (مراح، 2018)

تتسم العلاقات الحدودية بعدة خصائص، من أبرزها وجود أهداف تنموية مشتركة بين الدول، بنية مؤسسية داعمة تشمل اتفاقيات ولجانا حدودية، إمكانية استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتكاملة وتنامي المبادلات التجارية العابر للحدود.

كما يهدف التعاون الحدودي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، حماية الأمن والاستقرار، دعم التبادل التجاري في المناطق الريفية والحضرية الحدودية، تحسين الخدمات والبنى التحتية، تعزيز التكامل الإقليمي، خاصة في إفريقيا. (Anderson، 1999)

2.2 الإطار المفاهيمي للتمكين الاقتصادي:

التمكين الاقتصادي هو عملية تهدف إلى زيادة قدرة الأفراد على اتخاذ القرارات الاقتصادية والسيطرة على مواردهم وتحسين مستوى معيشتهم. ويرتبط التمكين الاقتصادي بتمتع الفرد بالمهارات، والفرص، والموارد اللازمة لإدارة مشروع أو الحصول على عمل مناسب. وهو أيضا، برنامج يسعى الى توفير الدعم المباشر للناس لزيادة الدخل وتحسين مستويات المعيشة لهم، وبالتالي فهو برنامج اقتصادي متعدد الابعاد من خلال توفير التدريب وفرص العمل وتوفير الموارد المعيشية المختلفة.

ويعرفه البنك الدولي بأنه زيادة أصول الفقراء وتعزيز قدراتهم على المشاركة في المؤسسات التي تؤثر في حياتهم والتفاوض معها والتأثير في اعمالها والتحكم فيها. وحسب البنك الدولي، يشمل التمكين الاقتصادي أربعة أبعاد رئيسية:

- الوصول إلى الموارد: التمويل، التدريب، المعلومات.
- القدرة على اتخاذ القرار الاقتصادي.
- الاندماج في سوق العمل.
- الاستقلال المالي. (برنامج التمكين الاقتصادي، 2025)

فيما يكمن التمكين الاقتصادي للشباب بتوجيه الاستثمار والمشاريع الاقتصادية لفئة الشباب الذين يواجهون ضعف المهارات والخبرة والبطالة وقلة الموارد المالية والمادية، ويعد دعم قدراتهم الاقتصادية شرطا أساسيا للتنمية. وتشير الدراسات إلى أن المشاريع الحدودية توفر فرصا هامة لخلق وظائف جديدة للشباب وتطوير أنشطتهم، إذ تسهم المشاريع التنموية الحدودية في تحسين مشاركتهم في الإنتاج، ودعم مشاريعهم الصغيرة، وتعزيز قدراتهم المالية. (UN Women، 2018)

اما التمكين الاقتصادي للمرأة فهو العملية التي تمكن النساء من الوصول إلى الموارد الاقتصادية (مثل الدخل، التدريب والعمل، ورأس المال والتمويل)، والتحكم فيها، واتخاذ القرارات المتعلقة باستخدامها، بما يعزز استقلاليتهن وقدرتهن على المشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي وتحسين مستوى معيشتهن.

كما يشمل هذا المفهوم تعزيز فرص العمل اللائق، ودعم المقاولاتية النسوية، وإزالة الحواجز القانونية والاجتماعية التي تعيق مشاركة المرأة في الاقتصاد واستثمارها بفعالية، بما يضمن لهن الاستقلال المالي والمشاركة في الأنشطة الإنتاجية داخل بيئات غالبا ما تتسم بالعزلة وضعف البنية التحتية وقلة الفرص. (The World Bank، 2012)

3.2 العلاقة بين التعاون الحدودي والتمكين الاقتصادي:

من خلال ما سبق يمكن ان نستخلص العلاقة بين التعاون الحدودي والتمكين الاقتصادي حيث يوفر التعاون الحدودي إطارا لتنشيط الاقتصاد المحلي من خلال فتح أسواق جديدة للفئات الهشة، خلق وظائف مباشرة وغير مباشرة، تطوير أنشطة التجارة والخدمات ودعم سلاسل القيمة المحلية. تقوم العلاقة بين التعاون الحدودي والتمكين الاقتصادي على أن هذا النوع من التعاون يعد آلية فعالة لتحفيز التنمية في المناطق الهامشية، خاصة الحدودية، من خلال فتح المجال لتبادل الموارد والخبرات وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول المتجاورة.

فالتعاون الحدودي يساهم في خلق فرص عمل جديدة عبر المشاريع المشتركة، وتنشيط التجارة البينية، وتحسين البنية التحتية، مما ينعكس إيجابا على تمكين الفئات الهشة، وعلى رأسها الشباب والمرأة. كما يسهم في دعم المبادرات المحلية و المقاولاتية، وتسهيل وصول الأفراد إلى الأسواق والتمويل والتكوين.

وبالتالي، فإن التمكين الاقتصادي يعد أحد أهم مخرجات التعاون الحدودي، حيث يؤدي إلى تحسين مستوى الدخل، وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية، وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في المناطق الحدودية (بوفنور، 2001).

كما يكمن دور المشاريع الحدودية في التمكين الاقتصادي والمساهمة في تمكين الشباب والمرأة عبر التدريب وبناء القدرات، تسهيل التمويل ودعم المشاريع الصغيرة، تعزيز التجارة العابر للحدود وتحسين البنى التحتية. يتضح من الإطار النظري أن التعاون الحدودي يمثل مدخلا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة ودعم الفئات الهشة، خاصة المشاريع الحدودية التي توفر فرصا اقتصادية جديدة. ويرتبط نجاح هذه المبادرات بمدى قدرة الدول على تعزيز حوكمة المشاريع، توفير التمويل، ودعم مشاركة الشباب والمرأة في النشاط الاقتصادي.

كما يشكل هذا الموضوع حقلا خصبا للدراسات التطبيقية التي يمكن أن تربط بين السياسات العامة والنتائج الميدانية في المناطق الحدودية الجزائرية الإفريقية، ويعد دعم التعاون الحدودي أحد مسارات الجزائر الاستراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية في ولايات الجنوب، من خلال عدة مشاريع استراتيجية واستشرافية وهو ما سنتعرف عليه فالمحور الموالي.

المحور الثاني: المشاريع الحدودية الجزائرية الإفريقية وأثرها على التمكين الاقتصادي للشباب والمرأة

1.3 المشاريع الاقتصادية الحدودية الجزائرية الإفريقية:

تمثل المناطق الحدودية فضاء إستراتيجيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في السياق الأفريقي حيث تتقاطع التحديات الأمنية والاقتصادية والديموغرافية. وتعد الجزائر من الدول التي أولت اهتماما خاصا لتطوير مشاريع تنموية مشتركة مع دول الجوار الأفريقي، خصوصا موريتانيا، ومالي، والنيجر؛ بهدف دعم الاستقرار وتعزيز الاندماج الاقتصادي. وفي هذا الإطار، برزت المشاريع الحدودية كمقاربة تنموية شاملة تستهدف تقليص الفوارق الجهوية وتحسين الظروف المعيشية للسكان، وتسهيل المبادلات التجارية، وتعزيز التمكين الاقتصادي للشباب والمرأة.

أولا–المشاريع الاقتصادية الحدودية الجزائرية الموريتانية:

في الفترة 2022–2025 شددت الجزائر بقيادة الرئيس عبد المجيد تبون على شراكة استراتيجية مع موريتانيا التي ترتكز حول:

1– مشروع طريق تندوف–الزويرات: يعد مشروع طريق تندوف–الزويرات مبادرة استراتيجية أطلقت برعاية الرئيس عبد المجيد تبون، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 22–86 في مارس 2022 والذي يتضمن التصديق على مذكرة التفاهم لإنجاز الطريق البري بين تندوف والزويرات و تكفل الجانب الجزائري بتمويل وإنجاز ومتابعة المشروع والدراسات الفنية عبر الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، مقابل التزام الجانب الموريتاني بتقديم التسهيلات الإدارية واللوجستية والإعفاءات الجمركية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2022)

وكذا المرسوم الرئاسي رقم 23–68 الصادر في فيفري 2023 ويتضمن التصديق على البروتوكول التنفيذي الموقع بنواكشوط حول التسهيلات والإعفاءات الممنوحة لإنجاز المشروع يحدد الالتزامات التفصيلية لتأمين الورشات، ومنح تراخيص استغلال مقالع مواد البناء والمياه الجوفية، ومنح الإعفاءات الجبائية والبنكية والجمركية الكاملة للمعدات والعتاد والمواد الاستهلاكية المستخدمة في المشروع. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2023)

كما يمتد هذا الطريق على مسافة تقارب 840 كيلومترا ليربط جنوب غرب الجزائر بمدينة الزويرات في شمال موريتانيا؛ بهدف خلق ممر لوجستي حيوي بين البلدين يفتح آفاقا جديدة للتبادل التجاري وتنمية المناطق الحدودية، كما يعزز قدرات الجزائر على الولوج إلى الأسواق الأفريقية عبر البوابة الموريتانية. ويمثل هذا الطريق أكثر من مجرد مشروع بنية تحتية، فهو يجسد رؤية سياسية واقتصادية لدمج الحدود الجنوبية للجزائر في شبكة تنموية قارية، إذ يتيح نقل البضائع "لا سيما المواد المنجمية كالحديد" من الجنوب الجزائري مباشرة نحو غرب أفريقيا، ما يقلل تكاليف التصدير ويزيد من تنافسية المنتجات الجزائرية. كما أن إنشاء محطات وقود على طول الطريق (ستتولى تشغيلها شركة نفطال) يشير إلى استثمار طويل الأجل وربط اقتصادي دائم.(جمدويب، 2024)

إضافة إلى ذلك، يتوقع أن ينعش الطريق التنمية المحلية في المناطق الصحراوية عبر إقامة مراكز خدمات، ونقاط عبور، وتجهيزات حدودية، الأمر الذي من شأنه خلق فرص عمل وتحفيز الاستثمارات في قطاعات مثل النقل، والتكوين المهني، والتجارة الحدودية. وبشكل عام، يعد هذا الطريق بمثابة شريان استراتيجي اقتصادي وسياسي، يعبر عن تحول في توجه الجزائر نحو مزيد من الاندماج الإقليمي مع دول الساحل، ويؤسس لمرحلة جديدة من التعاون البيني عبر مشاريع بنى تحتية مشتركة. (الإذاعة الجزائرية، 2026)

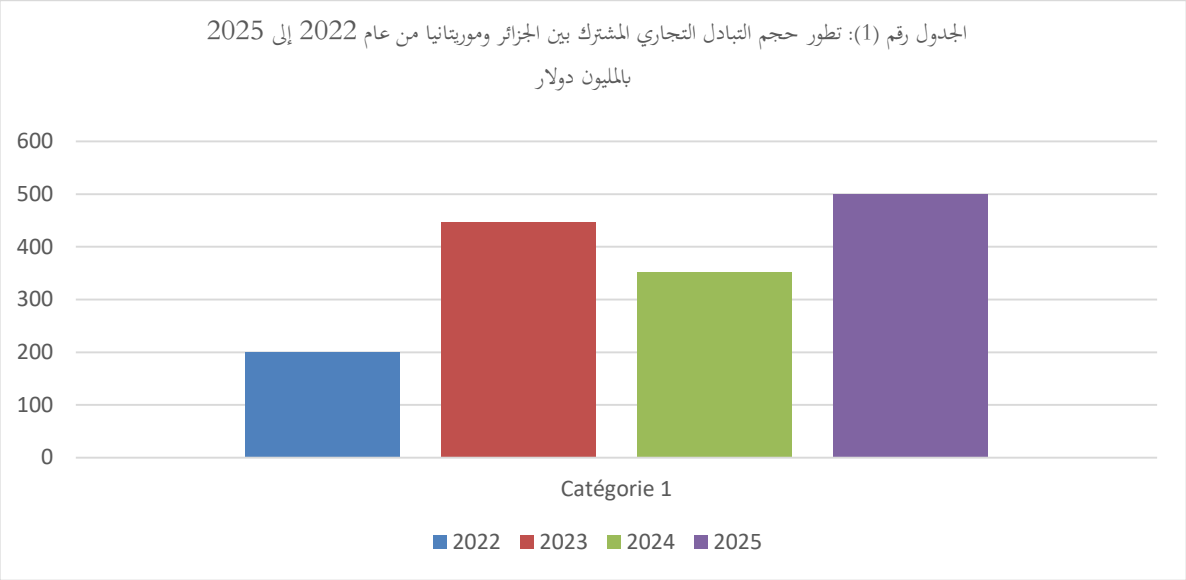
2-افتتاح معابر حدودية وتسهيل نقاط عبور: يمثل افتتاح المعابر الحدودية وتسهيل نقاط العبور بين الجزائر وموريتانيا خطوة استراتيجية لتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني بين البلدين، ضمن رؤية تهدف إلى تحويل الحدود الجنوبية إلى فضاء تنموي نشط بدل بقائها منطقة عبور محدودة؛ فقد عملت الحكومتان خلال السنوات الأخيرة على فتح معابر جديدة وتحديث المعابر القائمة، مع إدراج أنظمة جمركية ولوجستية أكثر مرونة، بما يسمح بمرور السلع والأشخاص في ظروف أكثر سرعة وأمانا.

ويعد هذا التوجه ثمرة سياسة جزائرية واضحة نحو الانفتاح على موريتانيا ودول الساحل؛ بهدف دعم التكامل الاقتصادي، وتسهيل وصول المنتجات الجزائرية إلى أسواق غرب أفريقيا من جهة، وتمكين الاقتصاد الموريتاني من الاستفادة من المنتجات الجزائرية والخدمات اللوجستية من جهة أخرى، مما يعزز استقرار المنطقة عبر التنمية والتبادل المنظم. فالمعابر الجديدة تخفض تكاليف النقل والتسويق، وتتيح للتجار والمستثمرين اعتماد طرق قانونية وآمنة بدل التعامل مع مسالك غير رسمية كانت تحد من فعالية التجارة الحدودية. كما يعزز هذا الانفتاح التعاون الأمني؛ إذ يسهم في مراقبة الحدود ومحاربة التهريب والجريمة العابرة، من خلال رفع مستوى التنسيق بين الأجهزة الجمركية والأمنية للبلدين.

وعلى المستوى المحلي، تدفع هذه المعابر نحو خلق ديناميكية اقتصادية في مدن الجنوب الجزائري ونواحي الشمال الموريتاني، عبر تنشيط أسواق الجملة، وفتح فرص عمل في مجالات النقل، والخدمات، والتخزين، وتموين القوافل التجارية. إضافة لإبرام اتفاقيات ومذكرات تفاهم تجارية والتي تحث على تسهيل التبادل وحتى آليات "المقايضة" كحل عملي لتجاوز مشاكل السيولة، بالإضافة إلى مبادرات تشجيع استثمار موريتاني في المناطق الحدودية الجزائرية. (حيداس، 2024)

4-إنشاء مناطق حرة للتبادل: يمثل إنشاء مناطق حرة للتبادل قرب الحدود بين الجزائر وموريتانيا إحدى الركائز الرئيسة في الرؤية الاقتصادية الجديدة للبلدين، إذ تهدف هذه المناطق إلى تحويل الحدود الجنوبية إلى بوابة تجارية إفريقية مفتوحة، تسهم في جذب الاستثمارات وتسهيل حركة السلع دون قيود جمركية معقدة. كما تعد آلية فعالة لمحاربة التهريب من خلال تنظيم التبادل وضبطه داخل فضاء مراقب قانونيا. ومن جهة أخرى، تمنح موريتانيا منفذا جديدا للسلع والخدمات وتسهم في خلق فرص عمل وتنشيط الحركة الاقتصادية في ولاياتها الشمالية. تقوم الفكرة على إقامة فضاءات اقتصادية مجهزة بالبنى التحتية الأساسية مثل المخازن، شبكات النقل، مراكز الفحص الصحي والجمركي، ومكاتب للمستثمرين بحيث تصبح منصة تسمح بمرور السلع وتخزينها وإعادة تصديرها نحو دول الساحل وغرب إفريقيا. فهو يمثل أداة استراتيجية لتعزيز النفوذ الاقتصادي الجزائري وتوسيع مجالها الحيوي نحو الجنوب. فالمناطق الحرة تسمح للجزائر بتقليل الاعتماد على موانئ الشمال، وتطوير محور بري-لوجستي جديد يدعم صادراتها ويسهم في تثبيت حضورها في الأسواق الإفريقية. (Algeria Invest، 2026). و هذا ما سيتم توضيحه في الجدول الموالي.

الجدول رقم (1): تطور حجم التبادل التجاري المشترك بين الجزائر وموريتانيا من عام 2022 إلى 2025 بالمليون دولار



المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى بيانات: الوزارة الأولى الجزائرية،

بيان أشغال الدورة العشرين للجنة المشتركة الكبرى الجزائرية –الموريتانية.

يظهر الشكل البياني أعلاه تحولا نوعيا في مسار العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر وموريتانيا خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2025، كما يجدر الإشارة هنا ان أبرز الصادرات الجزائرية إلى موريتانيا تتمثل في مواد البناء والمنتجات الغذائية والفواكه، والمواد البلاستيكية، والأجهزة الكهرومنزلية، والأسمدة الزراعية. اما أبرز الواردات الجزائرية من موريتانيا فتتمثل في المنتجات المنجمية (خامات الحديد)، والأسماك المجمدة، والرخام. (OEC، 2025)

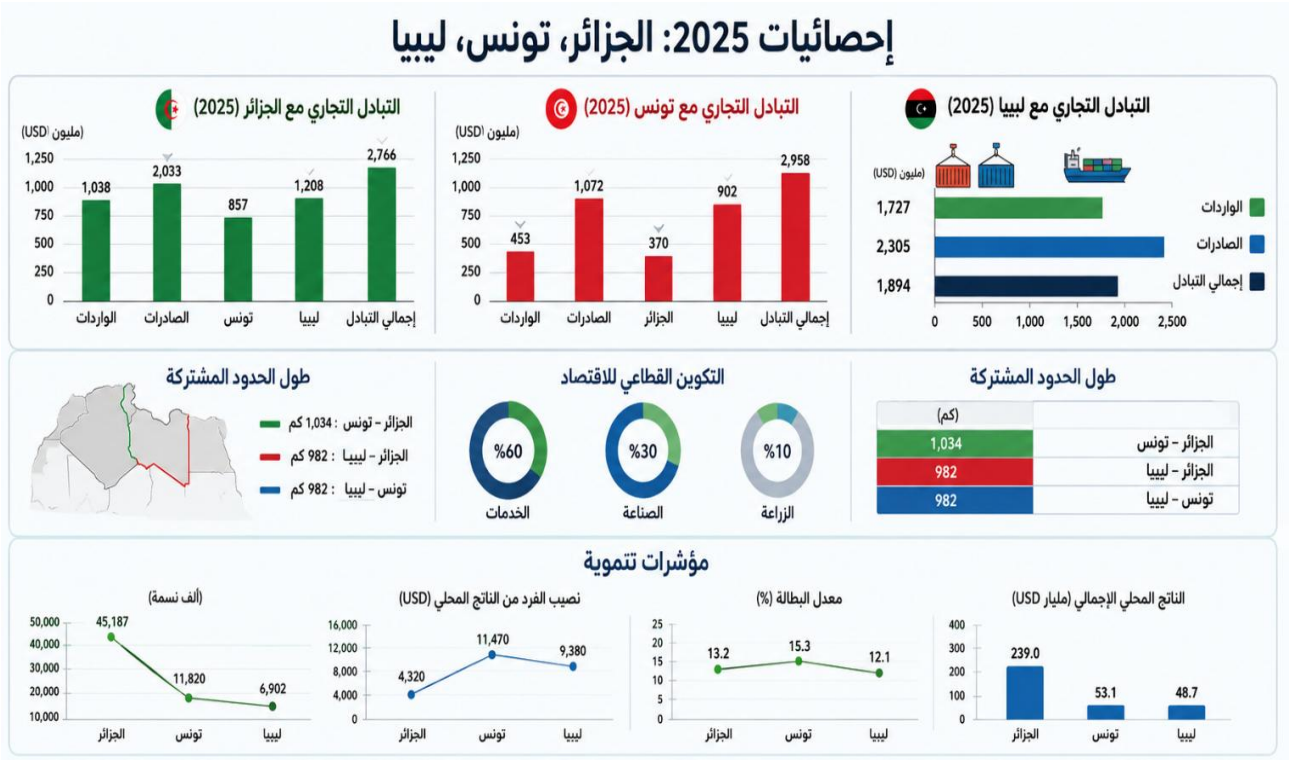
ونلاحظ من خلال الجدول انه في سنة 2022 سجل التبادل التجاري قيمة تقديرية بلغت200 مليون دولار، لترتفع سنة 2023 إلى 447.8مليون دولار، وهو مؤشر مباشر على الأثر الإيجابي للتسهيلات الجمركية المتبادلة ودخول ديناميكية المعابر البرية حيز التنفيذ الفعلي. ليحقق الذروة التاريخية سنة 2025 ليلامس سقف 500مليون دولار، مدفوعا بالتكامل الإستراتيجي لطريق تندوف–الزويرات البري، وإطلاق أول منطقة تبادل تجاري حر بتندوف، مما جعل الجزائر الشريك التجاري الإفريقي الأول.

ثانيا–المشاريع الاقتصادية الحدودية الجزائرية تونسية–الليبية:

تشهد الحدود الجزائرية التونسية منحى تصاعديا في التكامل الاقتصادي الحدودي، يرتكز على مشاريع متعددة في البنية التحتية، والتنسيق الأمني، وتطوير المناطق الحدودية. ويعد أحد أبرز هذه المشاريع هو إطلاق برنامج "الأفتياس" (AFTIAS - Aid for Trade Initiative for Arab States)؛ لتعزيز التعاون التجاري بين ولاية الطارف الجزائرية ومنطقة جندوبة التونسية، بهدف خلق ديناميكية اقتصادية في المنطقة الحدودية، وتنمية التبادل التجاري بين الفاعلين المحليين من الجانبين.

كما وقعت الجزائر وتونس اتفاقيات لتطوير المناطق الحدودية، تشمل مشروع منطقة تجارة حرة مشتركة، وتشييد مناطق صناعية ذكية، وتوفير فرص استثمارية في مجالات الزراعة، والصيد. كما أبدى أرباب العمل من الجزائر وتونس، إلى جانب ليبيا، رغبة في إنشاء مناطق تبادل حر على الحدود، لتكون منصات لانسياب السلع وتبادل الخدمات بين الدول الثلاث. من الناحية الأمنية والتنظيمية، تعزز التنسيق بين الجزائر وتونس وليبيا لمكافحة التهريب وتحسين الرقابة على الحدود؛ ففي مارس 2025، تطرق قادة الدول إلى ورقة طريق لتقوية قدرات حرس الحدود وتحديث البنية التحتية الحدودية، وهي خطوة مهمة لضمان ألا تستنزف المشاريع الاقتصادية الحدودية بسبب التهريب غير

القانوني. كما دعا وزير الصناعة الجزائري إلى تكثيف الاستثمار في المناطق الحدودية مع تونس، لا سيما في قطاعي الصناعة والصيدلة، من خلال فريق عمل مشترك لوضع خطة استراتيجية تسهل إقامة المشاريع الصناعية على جانبي الحدودي. وهو ما يعكس رغبة سياسية لدى الجزائر وتونس وليبيا في تقليص الفوارق التنموية بين المناطق الحدودية والمناطق المركزية، والاستفادة من البعد الجغرافي لتطوير الاقتصاد المحلي. (خطاب، 2025).



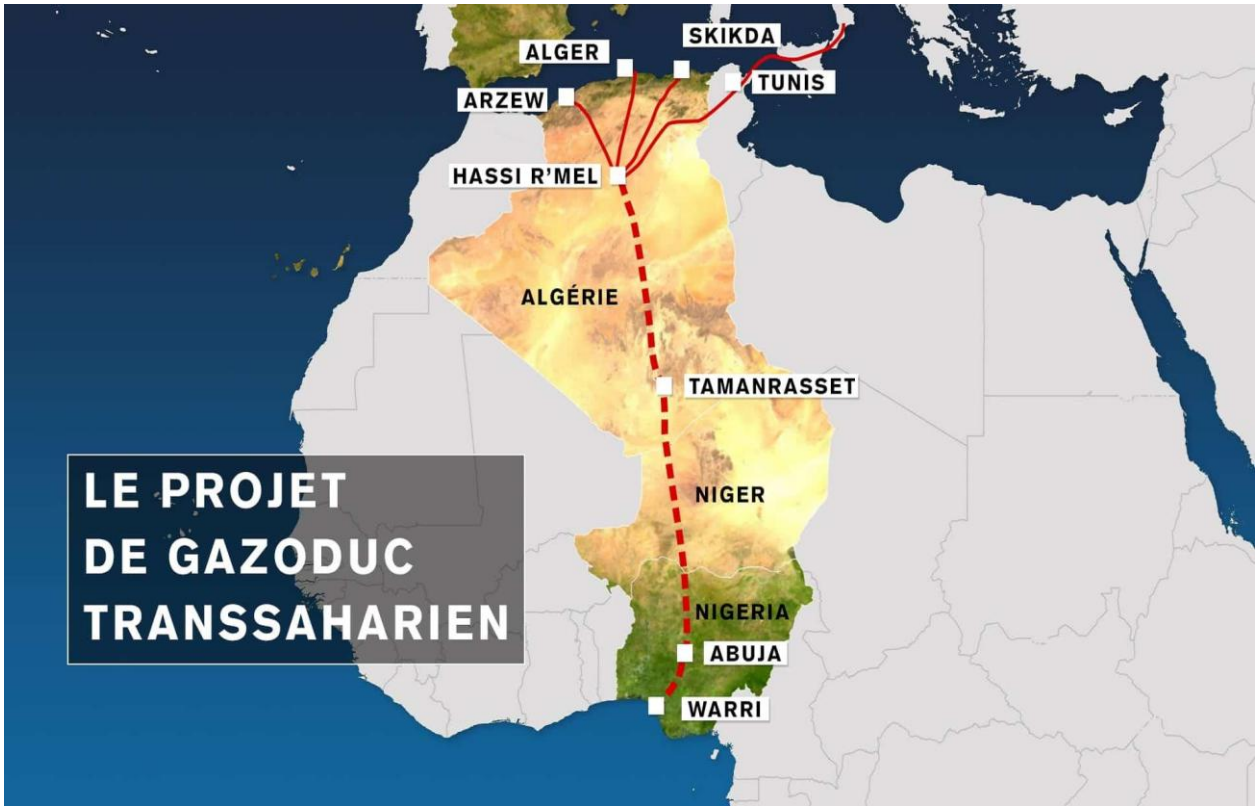
ثالثا–المشاريع الاقتصادية الحدودية الجزائرية المالية النيجيرية:

تتجه الجزائر خلال السنوات الأخيرة نحو بناء فضاء اقتصادي وأمني جديد في منطقة الساحل، يرتكز على مشاريع حدودية استراتيجية مع مالي والنيجر؛ بهدف تحويل الجنوب الجزائري إلى مركز عبور ومحرك للتنمية الإقليمية. ويأتي مشروع الطريق العابر للصحراء (TAH) في صدارة هذه المبادرات، إذ يشكل شريانا ضخما يربط الجزائر بدول الساحل وصولا إلى نيجيريا، بطول يتجاوز 4500 كيلومتر، ما يسهل الحركة التجارية بين شمال إفريقيا وغربها. وقد اكتمل الجزء الأكبر من المقطع الجزائري النيجري، فيما تعمل الجزائر على تعزيز قدراتها اللوجستية في عين قزام وتمنراست عبر منشآت للتخزين والفرز ومراكز للجمارك؛ بهدف جعل الطريق منصة تجارية قادرة على رفع حجم المبادلات مع نيامي وأبوجا. (khaldi، 2024)

أما مع مالي، فتتجلى المشاريع الاقتصادية في محورين رئيسيين فتح المعابر الحدودية المهيكلة مثل معبر تيمياوين–غاو، وتطوير مناطق تبادل تجاري منظم للحد من التهريب وتعويض الاقتصاد غير الرسمي ببدائل قانونية. كما تعمل الجزائر على دعم مشاريع الطاقة العابرة للحدود، خاصة في مجال نقل الكهرباء إلى بعض المدن المالية الحدودية، وإقامة مشاريع مشتركة لتزويد المناطق الساحلية بالمنتجات الجزائرية

(مواد غذائية، إسمنت، منتجات صناعية). وتأتي هذه الخطوات ضمن استراتيجية أوسع تعكس رغبة الجزائر في لعب دور أكبر في تنمية دول الساحل كبديل للنفوذ الخارجي.

أما بالنسبة لعلاقاتها مع نيجيريا، فتتمحور حول مشروعين كبيرين :الطريق العابر للصحراء ومشروع أنبوب الغاز الجزائر–النيجر–نيجيريا (Trans-Saharan Gas Pipeline)الذي يعتبر من أكبر المشاريع الطاقوية في القارة. ويسعى هذا الأنبوب إلى نقل الغاز النيجيري عبر الجزائر نحو أوروبا، ما يجعل الحدود الجنوبية فضاء جيو–اقتصاديا له وزن عالمي. (شرابة، 2024)



بناءً على ما تقدم، يمكن القول إن هذه المشاريع تظهر اعتماد الجزائر مقاربة مزدوجة؛ أمنية واقتصادية، حيث تشجع التنمية المهيكلة في حدودها الجنوبية لتقليل هشاشة مناطق الساحل التي تستغلها الجماعات المسلحة، وفي الوقت نفسه تدعم إنشاء ممرات تجارية كبرى تعزز موقعها الاستراتيجي في إفريقيا. ومع اكتمال هذه المشاريع، قد تتحول الجزائر إلى محور ربط رئيسي بين أوروبا وإفريقيا، مما يعزز مكانتها الإقليمية ويخلق ديناميكية اقتصادية جديدة في الجنوب.

2.3 أثر المشاريع الحدودية على التمكين الاقتصادي للشباب والمرأة:

تشكل الحدود الجنوبية للجزائر إحدى المناطق الحيوية التي عرفت، خلال السنوات الأخيرة، دينامية اقتصادية جديدة؛ نتيجة إطلاق مشاريع استراتيجية باتجاه دول الساحل وإفريقيا الغربية. وتشمل هذه المشاريع إنشاء معابر حدودية جديدة، وتهيئة نقاط العبور، وبناء مناطق تبادل حر، وتطوير الطرق العابرة للصحراء، ومشاريع المقايضة القانونية، وتنمية البنى التحتية اللوجستية. وقد انتقلت هذه الجهود من مجرد تأمين الحدود إلى تحويلها إلى فضاء اقتصادي نشط يهدف إلى دعم التنمية المحلية، وتبرز أهميتها في قدرتها على تعزيز التمكين الاقتصادي للشباب والمرأة، باعتبارهما الفئتين الأكثر هشاشة في المناطق الحدودية، والأكثر حاجة إلى فرص عمل مستدامة.

اولا–أثر المشاريع الحدودية على التمكين الاقتصادي للشباب:

تواجه الساكنة الشابة في المناطق الحدودية حزمة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية الهيكلية المعقدة، وفي مقدمتها تفشي ظاهرة الفقر الناتج عن غياب فرص العمل الحقيقية، واضطرار الغالبية للاكتفاء بأنشطة تقليدية محدودة الدخل كمهنة رعي الأغنام. يترافق هذا الوضع مع نقص حاد في المرافق والخدمات العامة، وتدني المستويات التعليمية مع انتشار الأمية؛ وهي عوامل مجتمعة ضغطت على شباب هذه المناطق ودعتهم إلى اتخاذ معابر التهريب والأنشطة غير القانونية كمورد مالي اضطراري لتخفيف الأعباء المعيشية اليومية. (خطاب، 2025)

أمام هذا الواقع، أضحى تمكين الشباب لولوج سوق العمل والمشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية أولوية ملحة تتصدر الأجندة التنموية المحلية في الجزائر. وضمن الرؤية الاستراتيجية للسياسة الوطنية لآفاق 2030، سطرت الدولة برامج تنموية طموحة تهدف إلى النهوض بالمناطق الحدودية، وفك العزلة عنها، وتحسين الظروف المعيشية لسكانها. ترتكز هذه السياسات على تحفيز الاستثمار والمقاولاتية كآلية سيادية واقتصادية لمكافحة البطالة، والحد من الهجرة غير الشرعية، ومحاربة التجارة الموازية. (دريادي، 2021)

تتجسد هذه الرؤية السياسية عبر برامج تنموية ملموسة تركز بشكل مباشر على تمكين الشباب وسكان المناطق الحدودية من خلال فتح آفاق استثمارية بامتياز. وتعتمد الدولة في ذلك على عدة آليات دعم مخصصة؛ أبرزها الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنح الإعفاءات الجبائية التفضيلية، بالإضافة إلى تفعيل "منحة المنطقة" كتعويض مالي للجغرافيا وتستفيد منه 22 ولاية حدودية وداخلية لتعزيز جاذبيتها الاستثمارية. (غنو، 2025)

إن تفعيل المبادلات الاقتصادية والتجارية مع دول الجوار فتح الباب أمام انتعاش اقتصادي حقيقي ساهم في استقرار الساكنة ببلدياتهم الحدودية. وقد أتاح هذا الانفتاح قنوات تشغيل متعددة شملت مجالات الزراعة، والسياحة، والتجارة، إلى جانب فرص العمل المستحدثة من طرف المستثمرين الخواص. كما تضاعفت فرص التوظيف المباشر بفضل مشاريع البنى التحتية الكبرى، فضلاً عن امتصاص البطالة عبر فتح باب التوظيف في قطاعات الأمن الوطني والوظيفة العمومية. (سالم، 2025)

أثمرت هذه المشاريع التنموية عن خلق فضاءات اقتصادية جديدة مكنت الشباب من المشاركة الفعلية في الحركية التجارية، مما أدى إلى بروز جيل جديد من المقاولين ورواد الأعمال الشباب. استغل هؤلاء الفرص الواعدة في قطاعات النقل، والتخزين، وتجارة الجملة، والخدمات اللوجستية، والمطاعم، وورش الصيانة على طول المحاور الطرقية الحدودية. وقد تعزز هذا المسار بدعم مالي من الدولة عبر أجهزة دعم تشغيل الشباب ANSEJ سابقا، والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حاليا ANADE ، مما سمح بإنشاء مؤسسات مصغرة ناجحة دمجت الشباب في الدورة الاقتصادية الرسمية، خاصة مع تنظيم تجارة "المقايضة" التي منحتهم ملاذا تجاريا آمنا وقانونيا بعيدا عن شبكات التهريب. (عدان، 2019)

في المحصلة، ساهمت هذه المنظومة التنموية الشاملة في محاربة التهريب والتجارة غير المشروعة عبر تشديد المراقبة الجمركية وتفعيل ضوابط ومواصفات الجودة. كما حققت أثرا اجتماعيا وأمنيا مستداما؛ حيث نجحت في الحد من معدلات البطالة وكبح جماح الهجرة الداخلية نحو مدن الشمال، مما ساهم في تعزيز الأمن القومي واستقرار المناطق الحدودية اقتصاديا.

ثانيا–أثر المشاريع الحدودية على التمكين الاقتصادي للمرأة:

تأتي النساء في المناطق الحدودية ضمن الفئات التي تأثرت إيجابيا بهذه المشاريع. فقد أدى فتح الفضاءات الاقتصادية المنظمة إلى تعزيز مشاركة المرأة في أنشطة التجارة المحلية، لا سيما في مجالات الصناعات التقليدية، الزراعة، إنتاج المشتقات الحيوانية، والخدمات المجتمعية

المرتبطة بحركة العبور. وتوفر نقاط التبادل التجارية ظروفا آمنة للمرأة لممارسة نشاط تجاري، خاصة مع وجود مرافق منظمة تحميها من مخاطر الأسواق العشوائية.

وقد استفادت النساء من برامج الدعم الحكومي المخصصة للمشاريع المصغرة، ما عزز قدرتهن على تأسيس مشاريع شخصية، مثل التعاونيات النسوية في الصناعات التقليدية، والخدمات الغذائية، ومشاريع الخياطة وإنتاج المنتجات المحلية. هذا التحول ساعد على تحقيق الاستقلالية الاقتصادية للمرأة، ودعم مشاركتها في اتخاذ القرار داخل الأسرة والمجتمع. (زياني، 2023)

ما يمكن ان تكشف التجربة الجزائرية أن المشاريع الحدودية ليست مجرد إجراءات اقتصادية، بل تمثل مقاربة شاملة للتنمية المحلية. فالتمكين الاقتصادي للشباب والمرأة يعد نتاجا طبيعيا لتحسين البيئة التنظيمية، وفتح قنوات تجارية جديدة، وتوفير بنى تحتية تربط المناطق النائية بمسارات التجارة الدولية. كما تؤدي هذه المشاريع إلى رفع القدرات البشرية من خلال التكوين المهني وبرامج التدريب المرافقة، وهو ما يعزز قابلية النساء والشباب لإدارة مشاريع مستدامة.

غير أن هذا الأثر يظل مرتبطا بمدى استمرار الدولة في توفير الأمن على طرق الساحل، وتسهيل الإجراءات الإدارية، وتطوير الخدمات المالية الرقمية التي تساعد على دمج التجار في الاقتصاد الرسمي. كما أن نجاح التمكين الاقتصادي يقتضي مرافقة خاصة للمرأة الريفية، من خلال تكوينات في ريادة الأعمال، ودعم سلاسل القيمة الزراعية والصناعية.

خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن التعاون الحدودي بين الجزائر والدول الإفريقية يشكل رافعة حقيقية للتنمية المحلية، بفضل ما يتيح من فرص اقتصادية واجتماعية واسعة، خاصة في البيئات الحدودية التي تعاني من ضعف البنى التحتية وغياب الاستثمارات الجاذبة. وقد أظهرت النتائج أن المشاريع الحدودية المشتركة، رغم اختلاف طبيعتها وأهدافها، تسهم بدرجات متفاوتة في تعزيز التمكين الاقتصادي للشباب والمرأة، من خلال ايجاد فرص العمل، وتسهيل المبادلات التجارية، ودعم المبادرات المقاولاتية.

كما بينت الدراسة أن نجاح هذه المشاريع مرتبط بمدى قدرة الأطراف المتدخلة على توفير بيئة ملائمة لاحتضان النشاط الاقتصادي، سواء من ناحية الحوكمة المحلية، أو التمويل، أو الاستقرار الأمني والاجتماعي. وعلى الرغم من المكتسبات المسجلة، إلا أن التحديات المتعلقة بالبيروقراطية، وضعف المتابعة الميدانية، والقيود المرتبطة بالعوامل الأمنية واللوجستية ما تزال تحد من الأثر الحقيقي لهذه المشاريع على الإدماج الاقتصادي للفئات الهشة.

وعليه، فإن تحقيق التمكين الاقتصادي الفعال للشباب والمرأة يقتضي تبني رؤية تنموية شاملة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المناطق الحدودية، وتعزز التكامل بين مختلف الفاعلين المحليين والوطنيين والإقليميين. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. **وجود ارتباط إيجابي بين التعاون الحدودي والمردودية الاقتصادية للمشاريع المحلية**، خاصة في مجالات التجارة، الخدمات، والفلاحة.
2. **المشاريع الحدودية ساهمت في توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة للشباب**، خاصة في الأنشطة التجارية الصغيرة والخدمات المرتبطة بحركة الحدود.
3. **تزايد مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية**، خصوصا في المشاريع الحرفية، والخدمات الصغيرة، والتجارة العابرة للحدود.

4. **ضعف منظومة الحوكمة والتنسيق بين الفاعلين** يحد من أثر المشاريع على التمكين الاقتصادي.
5. **التحديات الأمنية واللوجستية والبعد الجغرافي** تقلل من فعالية بعض المشاريع وتعرقل التوسع في الاستثمار الحدودي.
6. **غياب آليات تقييم مستمرة** يجعل من الصعب قياس تأثير المشاريع بدقة على المدى المتوسط والبعيد.
7. **وجود حاجة ملحة لدعم قدرات الشباب والمرأة** في ريادة الأعمال، التكوين، إدارة المشاريع، والتسويق، لتمكينهم من الاستفادة الفعلية من هذه المبادرات التنموية.

كتوصية لنجاح المشاريع الحدودية في إدماج الشباب والمرأة اقتصاديا لا بد من التركيز على ثلاث أمور أساسية وجب توفرها بعد التمويل المادي والمالي والمتمثلة في وجود بيئة مؤسساتية داعمة، تكوين وتأهيل مستمر وإشراك فعلي للفئات المستهدفة في صنع القرار.

المصادر والمراجع:

1-[OEC], (2025). *Bilateral Trade Profile: Algeria (DZA) and Mauritania (MRT) Annual Economic Data.* Retrieved from https://oec.world/en/profile/bilateral-country/dza/partner/mrt: Annual Economic Data.

2- Anderson, J. &. (1999). Borders, border regions and territoriality: Contradictory meanings, changing significance. *Regional Studies, 33*(7), p 593.

3-Invest, A. (2026, 02 25). The free zone is rapidly taking shape: Tindouf, future gateway to West Africa. *https://algeriainvest.com/en/premium-news/la-zone-franche-prend-forme-a-grands-pas-tindouf-future-portail-vers-lafrique-de-louest*.

4- khaldi, A. (2024). Challenges of Algerian Diplomacy in the African Sahel: Case Studies of. *Journal of law and humanities Sciences Volume: 17 / N°: 04 (2024), p 35-50, 17*(4), p. 46.

5- The World Bank, W. D. (2012). *Gender Equality and Development.* Washington, DC: World Bank.

6- UN Women, r. (2018). *Turning promises into action: Gender equality in the 2030 agenda. United Nations Entity for Gender Equality and Women's Empowerment.*

7- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (06. 03. 2022). المرسوم الرئاسي رقم 22-86 المتضمن التصديق على مذكرة تفاهم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية. العدد 16 ، 5-6 pp

8- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (7. 02. 2023). المرسوم الرئاسي رقم 23-68 المتضمن التصديق على البروتوكول التنفيذي بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية. 5-7 pp

9- الإذاعة الجزائرية. (28. 02. 2026). مشروع طريق تندوف –الزويرات :تشديد على تسليم المشروع في جويلية Récupéré sur https://news.radioalgerie.dz/ar/node/60813

10- مؤسسة الوطن. (17. 11. 2025). برنامج التمكين الاقتصادي. Récupéré sur https://www.watan.foundation/ar/expertise/economic-empowerment-program-ar/

11- البنك الإسلامي لتنمية (17. 11. 2025). *برنامج التمكين الاقتصادي*. Récupéré sur https://www.isdb.org/sites/default/files/media/documents/2022-02/altmkyn%20alaqtsady.pdf

12-ب وفنور, س . ع. (2001). التمكين الاقتصادي للمرأة :مدخلا لتنمية الاقاليم الحدودية في الجزائر. *مجلة السياسة العالمية*. (1) *5* , 229-230 pp

13- جمدويب. ش. (2024). دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية اتجاه السوق الموريتاني في فترة 2000-2022. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا* *20* , (35), pp. 52-55 .

14- جصاص, ل .(2022). الأمن الحدودي الجزائري بين التحديات التنافس الدولي و التهديدات الأمنية .*مجلة الناقد للدراسات السياسية* 6.(2) , 207-208.pp

15- حيداس, ع .ا .(2024). دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية اتجاه السوق الموريتاني في الفترة 2000- 2022. .*مجلة اقتصاديات شمال افريقيا pp52-53 . 20 (36) ,*

16- خطاب, ب .(2025). الاستراتيجيات الاقتصادية لتنمية المناطق الحدودية الجزائرية، .*مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، 11 (1) pp 568-573*

17- دريادي, ح .(2021). استراتيجيات تنمية المناطق الحدودية بالجزائر بين التحديات و المقومات .*مجلة السياسة العالمية . 5 (1)*.p. 339

18- زباني, ف .ب (2023) .التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية في ظل اهداف التنمية المستدمة، مجلة المقاولاتية و التنمية المستدامة. 6. (1). pp50-55

19- سالم, ش .(2025). تنمية المناطق الحدودية المتطلبات والتحديات .*مجلة الدراسات القانونية و السياسية* .(2) *11*. p. 112 .

20- شرابة, ع .(2024). مستقبل التنمية في المناطق الحدودية الجزائرية .*مجلة طبنة للدراسات العلمية و الاكاديمية*.(2) *7* , p 94-98

21- عدان, ن .(2019) مكانة التمكين الاقتصادي للشباب الجزائري ضمن السياسات الحكومية .*المجلة الجزائرية للامن و التنمية* 8 (14) 93.p

22- غنو, ا .(2025). واقع و رهانات التنمية في المناطق الحدودية الجزائرية .*مجلة ابحاث قانونية و سياسية* .(2) *10*, pp. 120-122

23- مراح, ع .(2018). التعاون عبر الحدود و تطبيقاته: النموذج الأوروبي والجزائري .*مجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية*.*45(4)* p119-188

References:

1- al-Jarīdah al-Rasmīyah lil-Jumhūrīyah al-Jazā'irīyah al-Dīmuqrāṭīyah al-sha'bīyah. (2022. 03. 06). al-marsūm al-ri'āsī raqm 22-86 al-mutaḍammin al-taṣdīq 'alá Mudhakkirah tafāhum bayna Ḥukūmat al-Jumhūrīyah al-Jazā'irīyah al-Dīmuqrāṭīyah al-sha'bīyah wa-ḥukūmat al-Jumhūrīyah al-Islāmīyah al-Mūrītānīyah. al-'adad 16, pp 5-6

2- al-Jarīdah al-Rasmīyah lil-Jumhūrīyah al-Jazā'irīyah al-Dīmuqrāṭīyah al-sha'bīyah. (2023. 02. 7). al-marsūm al-ri'āsī raqm 23-68 al-mutaḍammin al-taṣdīq 'alá albrwtwkwl al-Tanfīdhī bayna Ḥukūmat al-Jumhūrīyah al-Jazā'irīyah al-Dīmuqrāṭīyah al-sha'bīyah wa-ḥukūmat al-Jumhūrīyah al-Islāmīyah al-Mūrītānīyah. pp7-5

3- al-Idhā'ah al-Jazā'irīyah. (2026. 02. 28). Mashrū' ṭarīq tndwf – alzwyrāt : tshdyd 'alá taslīm al-mashrū' fī Juwīliyat .Récupéré sur https : / / news. radioalgerie. dz / ar / node / 60813

4- Mu'assasat al-waṭan. (2025. 11. 17). Barnāmaj al-tamkīn al-iqtiṣādī. Récupéré sur Https : / / www. watan. foundation / ar / expertise / economic-empowerment-program-ar /

5- al-Bank al-Islāmī li-Tanmiyat. (2025. 11. 17) Barnāmaj al-tamkīn al-iqtiṣādī. Récupéré sur Https : / / www. isdb. org / sites / default / files / media / documents / 2022-02 / altmkyn % 20alaqtsady. Pdf

6- B wfnwr, S. 'A. (2001). al-tamkīn al-iqtiṣādī lil-mar'ah : mdkhlā li-Tanmiyat al-aqālīm al-ḥudūdīyah fī al-Jazā'ir. Majallat al-siyāsah al-'Ālamīyah, 5 (1).pp 229-230

7- Jmdwyb. Sh. (2024). dirāsah taḥlīlīyah li-wāqi' al-ṣādirāt al-Jazā'irīyah ittijāh al-Sūq al-Mūrītānī fī fatrat 2022-2000 .. Majallat Iqtiṣādīyāt Shamāl Ifrīqiyā, 20 (35). pp. 52-55

8- Jaṣṣāṣ, L. (2022). al-amn al-ḥudūdī al-Jazā'irī bayna al-taḥaddiyāt al-Tanāfus al-dawlī wa al-tahdīdāt al-Amnīyah. Majallat al-nāqid lil-Dirāsāt al-siyāsīyah, (2). 6. pp207-208

9-Ḥydās, 'A. A. (2024). dirāsah taḥlīlīyah li-wāqi' al-ṣādirāt al-Jazā'irīyah ittijāh al-Sūq al-Mūrītānī fī al-fatrah. 2000-2022. Majallat Iqtiṣādīyāt Shamāl Afrīqiyā (36) 20. pp52-53.

10- Khaṭṭāb, b. (2025). al-Istirātījīyāt al-iqtiṣādīyah li-Tanmiyat al-manāṭiq al-ḥudūdīyah al-Jazā'irīyah,. Majallat al-'Ulūm al-Insānīyah wa al-ijtimā'īyah, 11 (1) pp 568-573

11- dryādy, Ḥ. (2021). Istirātījīyāt Tanmiyat al-manāṭiq al-ḥudūdīyah bi-al-Jazā'ir bayna al-taḥaddiyāt wa al-Muqawwimāt. Majallat al-siyāsah al-'Ālamīyah. 5 (1) p 339.

12- Zbāny, F. b. (2023) al-tamkīn al-iqtiṣādī lil-mar'ah al-Jazā'irīyah fī ẓill ahdāf al-tanmiyah almstdmh, Majallat almqāwlātyh wa al-tanmiyah al-mustadāmah. 6. (1). pp55-50

13- Sālim, Sh. (2025). Tanmiyat al-manāṭiq al-ḥudūdīyah al-Mutaṭallabāt wa-al-taḥaddiyāt. Majallat al-Dirāsāt al-qānūnīyah wa al-siyāsīyah. (2). pp 112. 111
14-Sharrābah, ‘A. (2024). Mustaqbal al-tanmiyah fī al-manāṭiq al-ḥudūdīyah al-Jazā’irīyah. Majallat ṭbnh lil-Dirāsāt al-‘Ilmīyah wa al-Akādīmīyah, 7 (2). pp 94-98
15- ‘Adān, N. (2019). Makānat al-tamkīn al-iqtiṣādī lil-Shabāb al-Jazā’irī ḍimna al-Siyāsāt al-ḥukūmīyah. al-Majallah al-Jazā’irīyah lil-amn wa al-tanmiyah, 8 (14). p 93
16- Ghnw, A. (2025). wāqi‘ wa rihānāt al-tanmiyah fī al-manāṭiq al-ḥudūdīyah al-Jazā’irīyah. Majallat abḥāth qānūnīyah wa siyāsīyah. (2) 10. pp. 120-122
17- Marāḥ, ‘A. (2018). al-Ta‘āwun ‘abra al-ḥudūd wa taṭbīqātih : al-namūdhaj al-Ūrūbbī wa-al-Jazā’irī. Majallat al-Jazā’irīyah lil-‘Ulūm al-qānūnīyah wa al-siyāsīyah. 45 (4).pp 188-119